

الفلاحون المصريون في مواجهة الاحتلال ١٨٨٢ - ١٩٠٦

أ. د. علي بركات

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب

جامعة حلوان

الفلاحون المصريون في مواجهة الاحتلال

(١٨٨٢ - ١٩٠٦)

صفيت الثورة العرابية بأسرع مما كان متوقعاً عندما توقفت كل القوى السياسية والعسكرية عن المقاومة عصر الرابع عشر من سبتمبر ١٨٨٢ ، وسلم أحمد عرابي نفسه لطلّاع القوات البريطانية التي وصلت إلى العباسية وتم القبض على العشرات من الذين شاركوا في الثورة ، وقد أضافت التصفية السريعة للثورة تناقضاً جديداً في علاقة القرية بالسلطة.

والدارس لتاريخ القرية المصرية في الفترة التي أعقبت الثورة العرابية سوف يلاحظ أن التناقضات التي عانى منها الفلاح المصري قد استمرت بل زادت عمقاً في ظل الاحتلال كنتيجة لعاملين رئيسيين :

أولاً : التناقض الناجم عن سوء توزيع الملكية وهذا التناقض قد استمر بل زادت حدته بسبب بيع أراض الدومين والدائرة السنية ، والأخيرة قد بيعت بشروط ميسرة في مساحات كبيرة للأجانب وتجار المدن والأعيان ، خاصة أولئك الذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال حيث جرى تقسيط البيع على ١٥ عاماً وعشرين عاماً مقابل دفع ثلث الثمن ، وقد استفادت من ذلك عائلات سلطان وشعراوي وويصا وغيرهم.

ثانياً : استمر انتزاع أراضي صغار الفلاحين تحت وطأة الضرائب والديون لصالح المرابين الأجانب وتجار المدن.

وفي هذه الدراسة محاولة لتتبع نشاط اثنين من تجار المدن أحدهما وطني، والآخر أجنبي في ثلاثة من قرى الدلتا التي أصبحت ميداناً لذلك النشاط :

الوطني ، هو جريس إسطفانوس والذي يقول عنه على مبارك إنه تاجر من الصعيد الأعلى استقر في أواخر عصر محمد علي في قرية كفر للاوندوى^(١) (دقهلية) ثم أصبح متعهداً للقرية . وتشير دفاتر حيازة الأرض و(المكلفات)

الخاصة بتلك القرية إلى أن ذلك التاجر أصبح يملك ٣٨١ فداناً من إجمالى مساحة القرية البالغة ٥٣٨ فداناً فى نهاية القرن التاسع عشر ، كما شرع جريس إسطفانوس فى شراء الأراضى فى القرى المجاورة ، ثم زاد نشاطه هو و أولاده فى ظل الاحتلال. وقد بلغت المساحة التى اشتراها ذلك التاجر هو وأسرته فى قرية بقطارس ٢٤٣ فداناً خلال الفترة ما بين ١٨٧٩ - ١٨٩٠ ، كما اشترت تلك الأسرة مساحة قدرها ٣٢٣ فداناً من الفلاحين فى قرية ديرب بقطارس، إلى جانب ١٨٩ من أراضى قرية برج تور الحمص ، ومع مطلع القرن العشرين أقام الأخوان جريس عزيزة على مجموع أملاكهم فى تلك القرى والتى أصبحت تزيد من ألف فدان (٢) .

نفس النشاط وفى نفس القرى مارسه قسطندي قسطنطينيس التاجر اليونانى الذى كان يقيم بمنيه سمنود، حيث استطاع شراء مساحة تبلغ ٤٥٠ فدان من خلال أعمال الرهونات وشراء الأراضى من الفلاحين أقام عليها عزيتين فى مطلع القرن العشرين (٣) .

ثالثاً: استمرت سيطرة الصفوة التركية الشركسية على الإدارة العليا على الرغم من تأكيدات كل من ملنر وكرومر من أن الصفوة التركية لن تعود إلى كامل سطوتها فى مصر بعد الاحتلال ، حيث استمرت وظائف المديرين والنظار تشغل من قبل تلك الصفوة حتى الحرب العالمية الأولى ولا يستثنى من ذلك سوى تعيين بطرس غالى رئيساً للنظار وسعد زغلول ناظراً للمعارف.

رابعاً : تزايد عريضة الأجانب فى الريف ومعهم جنود الاحتلال وقيامهم بصيد الحمام وتهديد أرزاق الفلاحين وأرواحهم وهو الأمر الذى أدى فى النهاية إلى اشتباكات متعددة بين الفلاحين والجنود بلغت ذروتها فى دنشواى .

وفى نفس الوقت أدت التصفية السريعة للثورة العربية إلى إجهاض عمليات المقاومة التى كانت قد بدأت تتبلور فى الريف واتخذت شكل المبادرات التلقائية من قبل الفلاحين وصغار الأعيان سواء فى التطوع للقتال أو المشاركة فى الجهد

الحربى عن طريق حفر الخنادق وإقامة الاستحكامات أو حمل السلاح فى بعض المناطق والاستعداد للتضحية، ومعنى ذلك أن التصفية السريعة للثورة قد حرمت القرية المصرية من ذلك الدور الذى لعبته ضد الفرنسيين خلال الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨-١٨٠١ والذى أفاضت المصادر فى الحديث عنه^(٤).

وعلى الرغم من ذلك فإن القرية المصرية ظلت ترفض فكرة الهزيمة، وتقاوم بشكل يائس فى بعض المناطق محاولة سلب الفلاحين بعض المكاسب التى حصلوا عليها خلال الثورة، فالفلاحين الذين عادوا من كفر الدوار راحوا يقاومون السلطة فى أراضى الحكومة بأسىوط مستخدمين فى ذلك الأسلحة التى حصلوا عليها وظلوا يحملونها حتى نهاية شهر سبتمبر ١٨٨٣^(٥). كما أن الفلاحين فى مناطق أخرى ظلوا متمسكين بالأراضى التى استردوها من مرابى القرى حتى عام ١٨٨٤ عندما قررت نظارتنا المالية والداخلية إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليها قبل الثورة^(٦).

ويكفى أن نشير إلى أن القرية المصرية ظلت تحمى عبد الله نديم طوال فترة اختفائه التى بلغت تسعة أعوام تنقل خلالها بين أكثر من قرية فى ريف مصر رغم عيون الحكومة وسلطات الاحتلال والمبالغ التى رصدتها لمن يخبر عنه وعلى الرغم من أن شخصيته لم تكن خافية على الذين استضافوه^(٧). وعلى هذا فقد استمر قلق الفلاحين فى الفترة التى أعقبت الاحتلال واتخذ عدة مظاهر:

اتساع نطاق الجريمة والعنف فى الريف :

فمنذ أن وطئت أقدام الاحتلال أرض مصر وتقارير المعتمدين البريطانيين تتحدث عن العنف والسرقة فى أنحاء الريف والتى يعتبرها البعض نوعاً من المقاومة الفلاحية للاحتلال، ذلك لأنها ارتبطت بوجوده وإن كان من الممكن تفسير ظاهرة العنف هذه على ضوء الإحباط الذى أصيبت به القرية المصرية كنتيجة لتصفية الثورة بالشكل الذى أشرنا إليه، ومن ثم فإن طاقة الغضب التى

فجرتها الثورة بين جماهير الفلاحين لم تجد لها متفهماً بعد سيطرة الاحتلال سوى أن تعبر عن نفسها في شكل العنف الذي اتسعت دائرته في السنوات الأولى للاحتلال، والذي أصبح واضحاً حتى بين الفلاحين أنفسهم ، وتزايدت معدلات الجريمة في الريف بطريقة أصبحت تبعث على القلق في بعض المديريات مثل أسيوط والبحيرة^(٨) ، وهي ظاهرة راحت تتحدث عنها الصحف مع بداية التسعينيات ، فقد نشرت مجلة البسفور القاهرية خلال تلك الفترة أن عصابة منظمة قد هاجمت في إحدى الليالي قرية شباس عمير (بحيرة) وتصدى لها الفلاحون وطاردوا أفرادها وتمكنوا من استرداد أحد الثيران المسروقة، كما تناولت الصحف اللندنية خلال نفس الفترة التي اتسمت بالقلق والعنف في الريف حيث شهدت البلاد حوادث متفرقة راح ضحيتها ١٠٣ من القتلى وخمس هجمات لعصابات مسلحة و٤١٥ حالة سرقة^(٩).

ويذكر بلنت^(١٠) أنه عاد إلى مصر من إنجلترا في أكتوبر ١٨٩٠ فوجد أن الوجه البحري يعاني من اضطراب الأمن واللصوصية وقطع الطريق وأنه في منطقة المرقع وما حولها وخلال ربيع عام ١٨٩١ كانت لا تمر ليلة دون إشارة للصوم على القرى المجاورة لمنطقة إقامته تقوم بها عصابات من الخارجيين على القانون وبعضهم من الهاريين من سجن طره، وعناصر من الصعيد تحت قيادات من البدو . ويشير بلنت إلى أن حكومة رياض والخديوى كانت تغض الطرف عن تلك الحوادث لتظهر عجز النظام الذي أقامه الاحتلال عن حفظ الأمن.

وفهم مما ذكره مفتش عموم البوليس أمام مجلس شورى القوانين بتاريخ ٢٠ يونيو ١٨٩١ أن اختلالاً حقيقياً لأوضاع الأمن قد حدث في الريف لدرجة تهديد الملاحة في النيل ، ويبدو أن تلك الظروف قد طرحت فكرة مشروع تنظيم حيازة الأسلحة للأفراد خلال تلك الفترة، ففي تلك الجلسة أوضح مفتش عموم البوليس أنه في يوم ١٨ يونيو أي قبيل انعقاد الجلسة بيومين هاجم أربعون شخصاً مسلحون قرية منية الشيخ بمديرية الغربية وأطلقوا النار على القرية

وسرقوا ما وصلت إليه أيديهم من الملابس والحلى ولم يتمكن الخفراء أو أجهزة الأمن من ضبطهم، كما هاجم عشرون شخصاً بمديرية المنيا منزل أحد الأهالى، وعندما حاول الابن الدفاع عن أبيه قتلوه، وفى مديرية بنى سويف هاجم ثمانية أشخاص مركباً فى النيل واستولوا على حمولتها من محصول الفول وكذلك الأموال الأخرى الموجودة على ظهر هذه المركب وعندما حاول صاحبها المقاومة أطلقوا عليه النار (١١) .

وفى شهر سبتمبر ١٨٩٧ هاجم أهل قرية نوب دقهلية مندوب أحد الأعيان وسرقوا منه ٢٠٠ جنيه بينما كان متجهاً لشراء قطعة أرض، كما هاجم الفلاحون المأمور وسلطات التحقيق التى حضرت إلى القرية ومن ثم تم القبض على ٢٣ من الفلاحين وأربعة نساء بما فى ذلك العمدة وشيخ القرية (١٢) . وفى ١٩ أغسطس ١٩٠١ تم القبض على اثنين من الفلاحين تزعموا هجوماً على منزل أحد كبار التجار فى أبو كبير شرقية شارك فيه أكثر من مائة من الفلاحين (١٣) .

وفى هذا الاتجاه سوف نلاحظ تكرار الهجمات على الضياع الكبيرة والأماك الخاصة، وفى أبريل ١٨٩٧ حدث نزاع بين اثنين من الأخوة بقرية جناح غربية وقام عمدة القرية وأجهزة الأمن بالتحقيق فى الموضوع فما كان من أحد الأخوة ومعه خمسون من الفلاحين أن هاجموا منزل العمدة ونهبوه الأمر الذى استدعى تدخل البوليس لتفرقة المهاجمين (١٤) .

وفى قرية الدروتين هاجم عدد من أهالى القرية محصول الفول والبرسيم المملوك لعلى بك شريف صاحب الضيعة وشارك فى ذلك مشايخ القرية الذين حكم عليهم بالسجن لمدة شهرين وذلك فى عام ١٨٨٩ (١٥) .

ويقرر خليل حسن خليل أن سرقة المحاصيل كانت تمثل أحد مظاهر مقاومة الفلاحين لأصحاب الضياع الكبيرة حتى الأربعينيات من القرن العشرين وخاصة ضياع الأجانب (١٦) .

وتوضح سجلات عمد ومشايخ القرى وحوادث الريف أن قرى الصعيد كانت

خلال نفس الفترة مسرحاً لحوادث عنيفة مثل القتل والسرقة والسلب بالإكراه ، فعلى سبيل المثال شهدت قرى مركز أبو تيج " أسيوط " خلال الفترة من عام ١٨٨٢ - ١٩٠٧ عدداً من هذه الحوادث وكان ذلك واضحاً فى قرى المشايعة والغنائم والزراى (١٧).

إن اختلال الأمن فى الريف خلال تلك الفترة كان تعبيراً عن الإحباط الذى أصيبت به القرية المصرية من جراء تصفية الثورة العربية وفشل سياسة الاحتلال فى التعامل مع القرية المصرية ، وأخيراً رفض القرية المصرية لوجود الاحتلال ذلك لأن سياسة العنف قد استهدفت فى بعض المناطق الأجانب والإنجليز وأملاكهم بل والموظفين الرسميين البريطانيين.

العنف ضد الأجانب والبريطانيين :

وظاهرة العنف ضد الأجانب وإن كانت قد ظهرت قبيل الثورة وأثناءها إلا إنها أصبحت ملحوظة بعد الاحتلال، ويقول جاك بيرك تعليقاً على هذه الحقيقة، لقد انتهت أيام العهد الذهبى للأجانب ففى عهد إسماعيل لم يكن المصرى يجروء على توجيه ضربة لأجنبى ذلك لأنه يعلم أن العقاب سوف يكون رادعاً، فالاحترام الذى كان يحظى الأجنبى مهما كان موقعه الاجتماعى قد انتهى وبدأت المشاجرات والاشتباكات مع الأجانب والاعتداء عليهم تأخذ طريقها (١٨) .

وفهم من وثائق الداخلية المصرية أن مديرية المنيا عام ١٨٨٣ كانت مسرحاً لأعمال عنيفة تقوم بها عصابات منظمة ، وأن هذه العصابات قامت بعدد من الهجمات على ورش شركة أعمال الأشغال العامة بالقطر المصرى ، وهى شركة مملوكة للأجنبى هيپورى، وكانت تقوم بأعمال السدود فى مديرية المنيا لدرجة أفزعت العناصر القائمة بالعمل فى هذه المنطقة وهددت استمرار العمل ففى خطاب مؤرخ ١٧ سبتمبر ١٨٨٣ من مدير أعمال هذه الشركة إلى ناظر الأشغال جاء فيه "سبق أن تشرفنا باستلفات أنظار سعادتك على عدم الأمن والطمأنينة الحاصل بالجهة الجارى فيها إقامة السدود بمديرية المنيا

لاسيما بجهة حوض الجرنوس وذلك بسبب عصابات من الأشرار الذين مضى عليهم مدة وهم يعبثون في البلاد بالجهة المذكورة وأخيراً هجم اللصوص على ورشتنا الكائنة بمنطقة الجبل وكان ذلك بعد انتصاف الليل بثلاث ساعات، وبعد ذلك تكرر الهجوم على أشخاص وعلى أملاك في هذه الجهة حتى أن المستخدمين والشغالة والمتعهدين بورشنا داخلهم الرعب والفرع ، ويكاد أن يتركوا الأشغال إذ لم يصير المبادرة باتخاذ إجراءات فعالة لوقايتهم من تجدد اعتداء الأتقياء عليهم، ثم أن جانباً عظيماً من النحاتين والشغالة الذين صار إرسالهم من القاهرة إلى ورشتنا قد استولى عليهم الخوف والفرع ومن هذه الحالة تركوا البلد، وبهذه الحالة يتعذر علينا الاستمرار في العمل" (١٩) .

وفى أبريل عام ١٨٨٤ هاجم خمسة عشر من الفلاحين بقرية ششت الأنعام (بحيرة) عزبة الأجنبى "سلفاجو" واقتحموا مقرها ولم ينج وكيلى الدائرة إلا بمساعدة أحد الجنود ، ورفض المهاجمون الجلاء عن العزبة حتى بعد تدخل رجال الأمن مما حدا بالأجنبى "سلفاجو" لأن يرسل فى ١٥ أبريل ١٨٨٤ إلى ناظر الداخلية برقية شديدة اللهجة يطلب فيها وضع حد لهذه الأعمال جاء فيها (٢٠) "فى يوم السبت الماضى أبو جاموس شيخ بناحية ششت الأنعام بحيرة دعا التاجر استرانسيو وكيلنا ليخبره بقصد الفلاحين سلب أطياننا ومحصولاتنا وفى الحال خمسة عشر من الفلاحين احتاطوا بالمحل وهددوا استرانسيو المذكور ولم ينجو من القتل إلا بواسطة أحد العساكر، وعمدة الناحية لم يحضر ولا ظهر، وفى يوم الأحد حضروا الأتقياء وفتحوا المنزل بالقوة الجبرية وأقاموا به ، ومع ذهاب رجال الضبطية بالسلاح لإخراجهم فإنهم أبو عن إخلاء المحل... مائة وخمسون فداناً من الأطيان والمواشى والمنازل متروكة بناء عليه نقيم الحجة، ويكون معلوم بأننا تاركين أموالنا وأشغالنا بتلك الناحية لحين استتباب تمام الضبط وأمنية الأموال والأرواح".

وتشير الوثائق البريطانية إلى أنه فى يوليو عام ١٨٩٠ دخل مهندس بريطانى يقيم بقرية القضاة (كفر الزيات) مع أحد الفلاحين فى خلاف وعلى أثره هاجم

جمهور من الفلاحين الغاضبين ذلك المهندس ، وقد كتب القنصل البريطاني كوكسن في ١٤ يوليو حول هذا الحادث إلى حكومته^(٢١) . وفي أبريل ١٨٩١ أشارت المقطم إلى صدام وقع بين الفلاحين وبين الموظفين الذين يعملون لدى مقال أجنبي في منطقة أبو تيج بينما الموظفون يحاولون إطفاء النيران التي اشتعلت في بعض الخيام الخاصة بأعمال ذلك المقال. وفي ١٨ يونيو ١٨٩١ أشارت المقطم إلى معركة نشبت بين الفلاحين وبعض اليونانيين قتل فيها أحد الفلاحين وأحد اليونانيين.

وفي قرية إيشواي الرمان بمديرية الفيوم قتل الأجنبي " نيقولا يني " وأصيبت زوجته ولم تتمكن السلطات من القبض على الجناة أو التعرف عليهم مما أدى إلى فصل عمدة القرية وشيخها لإهمالهما في ضبط الفاعلين واتهمتهما سلطات المديرية بالتستر على الجناة^(٢٢).

وثمة حادث آخر اهتزت له السلطات البريطانية وهو حادث قتل الإنجليزي "ولش" وكيل شركة أبي قير لاستصلاح وتتمية الأراضي ، وكانت تعمل في منطقة أبي قير، وذلك يوم ٣ سبتمبر ١٨٩٧ بالقرب من كفر الدوار وهو حادث أزعج السلطات البريطانية وسبب لها الكثير من القلق . وعلى الرغم من أن الدافع للجريمة كان السرقة إلا أن هذه السلطات كانت ترى أن تجاسر الأهالي على أن يدبروا قتل رجل إنجليزي ومن الشخصيات المعروفة قد أحدث أثرا عميقا بين البريطانيين المقيمين في مصر، وأن هذه الجريمة قد زادت من شعور القلق المنتشر بينهم ذلك أن السلطات البريطانية كانت ترى حتى ذلك الوقت أن الإنجليز المقيمين في مناطق منعزلة من البلاد يعتبرون أن جنسيتهم البريطانية ضمان كاف لسلامتهم ، ومن ثم أصبحت هذه السلطات تخشى أن يترك هذا الحادث أثرا بالغ السوء في طول البلاد وعرضها^(٢٣) .

الاعتداء على مفتشى الري

على الرغم من الإصلاحات التي أدخلتها السلطات البريطانية على نظام

الرى استمرت المشكلة قائمة ، وكان أبرز مظاهرها الاحتكاك المستمر بين الفلاحين ومفتشى الرى، وذلك على الرغم من محاولة السلطات البريطانية تحقيق قدر من عدالة توزيع المياه فى الريف، ففى أغسطس عام ١٨٨٦ أقفل مفتشو الرى البريطانيون قناة للرى لإتمام بعض الأعمال التى تتعلق بالرى ، وقد أدى ذلك إلى حرمان مساحة قدرت بـ ١٦ ألف فدان من المياه فى منطقة دسوق الغربية، الأمر الذى أدى إلى إثارة الفلاحين فى المناطق التى حرمت من المياه ، فهاجموا السد الذى يغلق القناة ، ومن ثم نشبت معركة بين الفلاحين ورجال البوليس وتم القبض على عدد من الفلاحين ^(٢٤)، غير أن السلطات الحكومية لم تلبث أن رضخت لمطالب الفلاحين وأزال ذلك السد .

وفى كتامة (الغربية) هاجمت عصابة يقودها ابن شيخ خفراء القرية أحد المفتشين الإنجليز وذلك فى أغسطس ١٩٠١ ، وقد أقيل بسبب ذلك شيخ الخفراء من وظيفته ^(٢٥) . وقد شهد شهر يوليو ١٩٠٦ حادث الاعتداء على مستر شتوم القائم بعمل مفتش فى مصلحة الرى بجوار ترعة قويسنا (منوفية) عندما أبصر ثلاثة من الفلاحين يديرون ساقية على الجانب الآخر من الترعة فصاح بهم لمعرفة ما إذا كانوا يأخذون المياه من الترعة أم من ساقية خاصة بهم، ذلك لأن نظام الدورة فى الرى كان يحرم على الفلاحين السقى من الترعة فيما بين الدورتين فكان ردهم أن يهتم بنفسه وحين صاح قائلاً أنه المفتش المسئول أهانوه وأشاروا له بإشارات تصفها الوثائق البريطانية بأنها وقحة وتحذوه أن يعبر إليهم ، فدار مفتش الرى عن طريق الكوبرى وطلب من مشايخ أحد العزب أن يتبعه وعندما وصل إلى مكان الفلاحين كان هؤلاء لا يزالون يديرون ساقيتهم فاستقبلوه بإهانات جديدة وقذفه أحدهم بطوب أصابه فى فمه وفى وجنتيه فرجع المفتش المذكور وطلب من الشيخ أن يخبره بأسماء هؤلاء الفلاحين والقرية التى ينتمون إليها لكن الشيخ رفض أن يعطيه أية بيانات ، ومرة أخرى نظرت السلطات البريطانية فى مصر إلى هذه الواقعة بانزعاج شديد واعتبرتها دلالة على وجود شعور متزايد من القلق والتمرد بين الفلاحين وأن ذلك سوف

يزيد من متاعب الإدارة البريطانية في مصر زيادة كبيرة (٢٦) .

تهديد الخطوط الحديدية

إلى جانب مظاهر العنف التي أشرنا إليها وجدت ظاهرة أخرى لا تقل خطورة وهي ظاهرة تهديد القطارات وخطوط السكة الحديد ، وهي ظاهرة أصبحت ملحوظة في المنطقة بين دمنهور وإيتاي البارود وفيما بين أبو حمص وكفر الدوار . وتشير الوثائق إلى أن هناك عصابات منظمة كان يمتد نشاطها إلى الجهات الواقعة بين إيتاي البارود والإسكندرية .

ففي خطاب بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٨٣ مرسل من نظارة الأشغال إلى نظارة الداخلية جاء فيه (٢٧) :

"أوردت مصلحة السكة الحديد بإفادتها البرقية في ٨ أكتوبر الجاري نمرة ١٠٦٣ أنها حررت للداخلية يومى ١١ ، ١٢ من شهر مايو نمرة ٥١٣ عن حدوث نهب وسلب حصل لقطارات السكة الحديد فيما بين دمنهور وإيتاي البارود ، وذكرت أن تكرار حصول أمور من هذا القبيل أوجب المصلحة لدفع مبالغ وفيرة في نظير تعويضات عن الطرود التي فقدت ، وأنه بناء على المعلومات التي حصلت عليها والتقارير المقدمة إليها من مفتشيها يعلم علم اليقين أنه لا شك من وجود عصابة من اللصوص فيما بين أبو حمص وكفر الدوار وإنها تمتد يدها لحد الجهات الواقعة بين إيتاي البارود وإسكندرية " ثم تطلب المصلحة المذكورة " اتخاذ الطرق الفعالة الشديدة لمنع حصول النهب المماثل لهذا مع ضبط الفاعلين " . وفي ١٧ من نفس الشهر أرسلت مصلحة السكة الحديد إلى ناظر الداخلية تخبره بأنه حدث إطلاق نار على إحدى قطارات السكة الحديد بعد مغادرته محطة طنطا من ورش الطوب الموجودة بجوار شريط السكة الحديد (٢٨) .

ويبدو أن حوادث الهجوم على القطارات قد أصبحت ظاهرة متكررة بل اتخذت شكلاً عنيفاً عندما وصلت إلى حد التخريب في خطوط السكة الحديد

بهدف تعطيل القطارات أو تدميرها، ففى مساء ١٦ مايو ١٨٨٤ وقع حادث تصادم للقطار السريع المتجه من الإسكندرية إلى القاهرة فى المنطقة الواقعة بين كفر الزيات وطنطا بسبب وجود قضيب كبير من الحديد على شريط السكة الحديد بالعرض وحامت الشبهات حول عمال التراحيل العاملين فى إصلاح الطريق البرى قرب المنطقة، وتشير المصادر إلى أن هذه الواقعة قد حدثت للمرة الثانية فى مدة وجيزة، وتعكس المراسلات والبرقيات المتبادلة بين إدارة السكة الحديد ونظارة الأشغال ونظارة الداخلية ومديرية الغربية التى كانت مسرحاً لهذا الحادث مدى القلق الذى كانت تشعر به الدوائر الرسمية حول هذا الموضوع، ففى ١٩ مايو أرسلت إدارة السكة الحديد بناء على ما تلقت من مدير إدارتها خطاباً إلى نظارة الأشغال جاء فيه^(٢٩) :

"إنه فى اليوم السادس عشر من شهرنا الجارى تصادم قطار الإكسبريس نمرة ٨ قبل وصوله بمسافة ربع كيلو متر إلى مركز أنفار الدريسة^(٣٠) الكائن فيما بين البحر الصغير وكفر الزيات على قضيب وضعه بالعرض على السكة أنفار العمليات الشغالون بتصليح السكة (الطريق البرى)، وهذا يتبين مما أوضحه مستخدموا تلك الدريسة. وهذا الفعل وإن كان لله الحمد لم يحدث منه سقامة إلا أنه يخشى سوء العاقبة من حصوله دفعة أخرى فنرجو من سعادتكم أن تأمروا بإعمال التحقيق اللازم بالإتحاد مع مفتش السكة الحديد لإظهار إن كان الفاعل لذلك من أنفار العملية أو خلافهم".

وبناء على هذا الخطاب أرسلت نظارة الأشغال على الفور برقية إلى مدير الغربية^(٣١)، كما أرسلت فى نفس اليوم (٢٠ مايو) إلى نظارة الداخلية خطاباً جاء فيه^(٣٢) "إن إدارة السكة الحديد قد لفتت النظر إلى واقعة مستحقة الأسف حدثت مرة ثانية ويخشى من سوء عاقبتها وهى عبارة عن وضع قضيب حديد على السكة الحديد بالعرض وضعته أنفار العملية الشغالون فى تصليح السكة الكائنة بين كفر الزيات والبحر الصغير وترتب على ذلك تصادم قطار اكسبريس نمرة ٨ على القضيب المذكور وعلى حسب اللزوم فقد أرسلت لسعادة مدير

طنطا التلغراف المصحوب صورته بهذه، بناء عليه أرجو من عطوفتكم تأييد ذلك إلى سعادة المدير المشار إليه وقد انتهزت هذه الفرصة لتتكرموا علينا باتخاذ التدابير اللازمة لحسم حصول أمر من هذا القبيل إذ إن ذلك مما يترتب عليه مضرات جسيمة". وفى النهاية فإن تأشيرة ناظر الداخلية على خطاب نظارة الأشغال توضح مدى الأهمية التى أولتها سلطات نظارة الداخلية لهذا الموضوع والتى جاء فيها "يتحرر لمديرية الغربية عن ذلك بالتأكيد والتشديد وعن إجراء اللازم نحو منع مثل ذلك فى المستقبل وأعمال التحقيق لضبط فاعلى هذا الحادث وإحالتهم على المحكمة"^(٣٣).

وإذا كانت أوراق الداخلية قد أشارت فى بعض المواضع إلى أن بعض حوادث السطو على القطارات قد تمت بدافع السرقة إلا أنها لم توضح الهدف من حوادث إطلاق النار على القطارات أو محاولات وقف سيرها، إلا أنه من الواضح أن العناصر التى نفذت مثل هذه العمليات كانت تهدف إلى إلحاق الضرر بالركاب البريطانيين والأجانب الذين كانوا يستخدمون هذا الخط بكثرة، يؤكد ذلك محاولة تدمير قطار القاهرة الإسكندرية التى تمت فى شهر يوليو عام ١٩٠١ - بنفس الطريقة السابقة تقريباً - عندما كان السير ريجنالد ونجت سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان يركب هذا القطار فى طريقه من القاهرة إلى الإسكندرية عندما حاول مجهولون تدمير القطار بوضع كتل خشب "فلنكات" على الشريط الحديدى ، لكن الواقعة قد اكتشفت قبل مرور القطار^(٣٤). إن تكرار هذه الحوادث بنفس الطريقة يدل على أن هذه الحوادث كانت تستهدف بعض أفراد سلطات الاحتلال أو أفراد حاميته، وهو ما تؤكدته عمليات مهاجمة جنود الاحتلال.

فى ١٧ سبتمبر ١٨٩٧ تصدى أهالى قرية قليوب لفرقة من المشاة الراكبة من جيش الاحتلال خلال عودتها من القناطر إلى القاهرة بعد أن أنهت تدريباتها خلال مرورها بقليوب حيث قام الأهالى بقذف الجند بالحجارة ، وعندما تدخلت الشرطة فر الفلاحون إلى أحد مصانع النسيج وحاول صاحب المصنع تعطيل

الشرطة ليعطى الفرصة للمهاجمين للهرب. وعلى أثر ذلك طالبت سلطات الاحتلال وقائد جيش الاحتلال أن ينظر الموضوع أمام المحكمة المخصصة وأن يعتذر مدير القليوبية عن الحادث.

وحتى يتم إرهاب القرية قامت قوات الاحتلال بعد ثلاثة أيام من الحادث بمحاصرة القرية فجراً ومنعت الرجال من مغادرتها وعطلت السوق الأسبوعي للقرية ثم قامت سلطات البوليس بالقبض على المشتبه في اشتراكهم في الحادث ولم يرفع الحصار عن القرية إلا في الساعة الواحدة بعد أن تم القبض على المشتبه فيهم الذين أحيلوا إلى المحكمة المخصصة التي كان قد تم تشكيلها في ٢٥ فبراير ١٨٩٥ برئاسة إبراهيم باشا فؤاد ناظر الحقانية وعضوية اثنين من القضاة الإنجليز وأحمد فتحى زغلول رئيس محكمة مصر والقائم بأعمال القضاة والمحاماة بجيش الاحتلال في ذلك الوقت .

وقضت تلك المحكمة بمعاقبة اثنين من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثمانية أشهر ومعاقبة ثلاثة آخرين بنفس العقوبة لمدة ستة أشهر على أن يقضى الجميع مدة العقوبة في حملة السودان ، وكان النفي إلى السودان يذكر المصريين بالعقوبات التي كانت توقعها السلطات المصرية على غير المرغوب فيهم قبل الاحتلال.

وثمة حادثة أخرى من حوادث الاعتداء على الجنود البريطانيين وقعت في نفس التاريخ الذى وقعت فيه حادثة دنشواى تقريباً وهى حادثة الاعتداء على أحد الجنود البريطانيين عند مروره ليلاً بالقرب من قرية المكس حيث هاجمه بعض الأهالى وأصابوه إصابات بالغة، وإذا كانت الوثائق البريطانية قد رجحت أن الدافع إلى الهجوم هو السرقة حيث ثبتت للسلطات البريطانية أن اثنين من الجناة من سيئى السلوك سبق الحكم عليهما فى جرائم أخرى ، لكن الوثائق البريطانية رأت أن خطورة ذلك الحادث تتضح إذا تم ربطه بحوادث الاعتداءات الأخرى على الأوربيين (٣٥).

وفى إطار التصدى لجنود الاحتلال وقعت حادثة دنشواى والتي لم تكن الأولى من نوعها .

القرية فى الطريق إلى دنشواى

تمثل تربية الحمام والطيور جزءاً من النشاط الاقتصادى للفلاحين ومصدراً من مصادر دخلهم، فالحمام يرى منزلياً فى القرية المصرية مع غيره من الدواجن عند صغار الفلاحين، كما يرى فى شكل استثمارى حين تقام له أبراج لينمو ويتكاثر وغالياً ما كان الأعيان هم الذين يمارسون هذا النوع من النشاط، وقد أشار علي مبارك لهذه الظاهرة فى أكثر من موضع من الخطط^(٣٦). وعلى ذلك فتربية الحمام فى القرية ليست ترفاً وإنما هى مصدر من مصادر دخل الفلاحين بل هى المصدر الوحيد لبعض فقراء الفلاحين وخاصة كبار السن منهم^(٣٧). وكانت السلطات الحكومية تشجع تربية الحمام والدواجن فى أعقاب حدوث أوبئة الماشية لتواجه بها النقص فى اللحوم كما حدث عام ١٨٦٤ فى أعقاب وباء الماشية الذى حدث فى ذلك العام حيث زاد الضغط على الدواجن وارتفعت أسعارها فصدر قرار المجلس الخصوصى فى ١١ محرم ١٢٨١ هـ لتنظيم عملية تربية الدواجن وتشجيع تربية الحمام فى البلاد التى بها أبراج وتقديم كل التسهيلات اللازمة من نظار الأقسام وعمد البلاد لذلك.

وقد أثير الموضوع مرة أخرى فى عام ١٨٨٤ فى أعقاب طاعون الماشية حيث رفعت مذكرة حول هذا الموضوع لرياسة مجلس النظار لتشجيع معامل التفريخ والتوسع فى إقامة أبراج الحمام والانتفاع بها ومن رأس المال الناتج عنها، ومن هنا يتضح أن السلطات الحكومية كانت بدورها تنظر إلى تربية الحمام والدواجن فى القرية على اعتبار إنها رأس مال يجب تدميته^(٣٨).

ومنذ نزول الأجانب إلى الريف كان صيد الحمام عاملاً من عوامل احتكاكهم بالفلاحين ، وفى فترة مبكرة ترجع إلى أوائل القرن ١٩، وفى عام ١٨٢٠ على وجه التحديد أى قبل حوالى مائة عام من معركة دنشواى، وقعت حادثة مماثلة

كان ميدانها قرية كفر حشاد ، إحدى قرى المنوفية أيضاً ، عندما قام أحد البريطانيين بصيد الحمام فى تلك القرية فأصاب امرأة بجراح أثناء صيده ، وتصادف فى ذلك الوقت وجود أحد الجنود الألبان الذى نصح الصياد الإنجليزي بالهرب حتى لا يفتك به الفلاحون، لكن الإنجليزي أساء الفهم وقتل الجندى فثار الجنود الألبان وهددوا بالقضاء على الأجانب وتدمير الحى الذى يقيمون فيه ما لم تأخذ العدالة مجراها فرفض الباشا ، وقبل أن يصل القنصل البريطانى كان قد تم إعدام الإنجليزي فى "قره ميدان" (٣٩) .

ورواية جاك بيرك المأخوذة من مصادر أوروبية لا تختلف كثيراً عن رواية الجبرتى ، فقد روى الجبرتى ظروف هذه الواقعة فى أحداث شهر ربيع الثانى من عام ١٢٣٥ هـ وهى أن شخصاً إنجليزياً من الأفرنج يقيم بالإسكندرية ذهب لصيد الطير فى قرية كفر حشاد من قرى المنوفية فأصاب أحد الفلاحين فى رجله وصادف أن تواجد فى نفس المكان أحد الأرناؤودى فنصحه بالهرب حتى لا يفتك به الفلاحون وكانت معه هراوة ومسوكة وأشار بهراوته إلى رأس ذلك الإنجليزي فما كان من الإنجليزي الذى فهم الإشارة بشكل خاطئ أن أطلق النار على الأرناؤود فقتله فثار الجند الأرناؤود وحملوا القتل إلى كتخدا الباشا فى القلعة الذى أرسل فى طلب القنصل الإنجليزي ، ولم يكن محمد علي موجوداً لكن الأرناؤود هددوا بحرق حى الأفرنج فى القاهرة ما لم يتم القصاص العاجل من الجانى، وأمام ذلك التهديد أمر الكتخدا بقتل الإنجليزي فنزلوا به إلى ميدان الرميّة حيث قطعت رأسه وعندما وصل القنصل الإنجليزي إلى القلعة كان الحكم قد نفذ فى ذلك الإنجليزي (٤٠) .

وفى عهد إسماعيل أصبحت ظاهرة صيد الحمام مصدر قلق للفلاحين فى منطقة الأقصر حيث ذكرت لادى دوف LadyDuff فى خطاب لها من الأقصر عام ١٨٦٤ بأن الفلاحين فى قرية الأقصر والقرى المجاورة لها قد طلبوا منها التدخل لمنع السياح الإنجليز من صيد الحمام الخاص بهم لأن ذلك يلحق الضرر بأموالهم ، وتقول إن ذلك الحمام كان مملوكاً ملكية خاصة للفلاحين وأن

خسارتهم بسبب صيده كانت كبيرة، وذكرت أن مصطفى أغا نائب القنصل البريطاني في الأقصر كان يخشى أن يحدث مع هؤلاء الإنجليز في هذا الموضوع مما اضطرها للادعاء بأن الحمام مملوك لها خاصة وأنه كان يستقر بكثرة فوق سطح منزلها حتى تحول بين الأجانب وبين حمام الفلاحين^(٤١).

وبعد الاحتلال زادت هذه الظاهرة بطريقة أصبحت مصدر إزعاج للفلاحين في القرى المجاورة لبنها ومصدر خطر على أرواحهم وأرزاقهم لدرجة أشتكى معها أهالى قرية الرملة في أوائل عام ١٨٨٣ من أن بعض الأوروبيين المقيمين في بنها وضواحيها يحضرون كل يوم إلى قريتهم لصيد الحمام وإطلاق النار على منازلهم وفي اتجاه أبراج الحمام في القرية وعلى شاطئ النيل وهى المناطق التى يتواجد فيها الحمام بكثرة وأن الأهالى لم يعد فى استطاعتهم الاستسقاء أو سقية عيالهم ومواشيهم، وأن هذه التصرفات قد تسببت فى خراب أبراج الحمام وانقطاع الحمام من التردد عليها ويلتمسون منع الأجانب الأوروبيين من ممارسة مثل هذه التصرفات^(٤٢).

وبناء على ذلك أرسلت نظارة الداخلية إلى مديرية القليوبية تخطرها بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة ومنع الأجانب المقيمين ببندر بنها من إطلاق النار على مساكن الأهالى أو على أبراج الحمام أو شاطئ النهر الذى يستقى منه الأهالى ، وتم تكليف مشايخ القرية بمنع الأجانب عند حضورهم من إطلاق النار تجاه أبراج الحمام أو مساكن القرية " بطريقة لا يترتب عليها مشاكل وأنه إذا حصل توقيف من أحد فيصير أخبار مأمور ضبطية بنها عنه بوقته لى يجرى منعه ، ولهذا تحرر لمأمور الضبطية المذكورة بالتبنيه على الأورباويين الموجودين فى البندر بعدم أجراهم الصيد من الحمام الموجود بالأبراج ولا قذف عيارات البارود على الأبراج والموردة (شاطئ النيل) والسكن ونحوه ومنع من يوجد منهم بتلك الجهة من هذا الصدد"^(٤٣).

غير أن هذه الظاهرة استمرت فى أماكن أخرى وأصبحت أخطارها تتعدى

صيد الحمام إلى أرواح الأهالي ، ففى أصيل يوم ٢٧ مارس ١٨٨٧ خرج اثنان من ضباط جيش الاحتلال للصيد فى الحقول الواقعة فى أسفل هضبة الأهرام بالقرب من نزلة السمان وراحا يمارسان هوايتهما ، لكن مقذوفات بنادقهم أصابت هذه المرة بعض الأهالي الذين كانوا يمرون على ظهور دوابهم بالقرب من المكان ، فتأروا وهاجموا الضابطين لانتزاع البنادق منهما ، ودارت معركة انطلقت خلالها رصاصات أخرى أصابت أحد الأهالي وأردته قتيلاً ، وما كاد الخبر يصل إلى قرية الكنيسة المجاورة حتى هاجت الخواطر وأسرع أقارب القتل ومعهم بعض أهالي القرية وانقضوا على الضابطين ، ومرة أخرى أطلق الضابطان النار وأصابا أشخاصاً جدد ، لكن الأهالي تغلبوا عليهما فى النهاية واقتادوهما إلى القرية ، وهناك ضربوهما ضرباً موجعاً ، وتدخل خفراء القرية لحماية الضابطين حتى وصل رجال البوليس إلى الموقع وأطلقوا سراح الضابطين^(٤٤) . وبمجرد أن علمت السلطات البريطانية بالحادث حتى قامت باعتقال ٤٥ شخصاً من أهالي القرية من بينهم بعض مشايخ القرية الذين اشتبه فى اشتراكهم فى الحادث ، وطلب يارنج (كرومر فيما بعد) بمعاينة المسؤولين عن الحادث أشد العقاب ، واستقر رأى على أن يعهد بالنظر فى القضية إلى مجلس خاص يتكون من مدير الجيزة وشفيق منصور نائب المدعى العام بالإضافة إلى الملحق العسكرى البريطانى ، ودون أن يبحث هذا المجلس فى مسئولية الضابطين أدان ستة من الأهالي حكم عليهم بالجلد وثلاثة من مشايخ القرية حكم عليهم بالسجن والغرامة.

وكانت طريقة التنفيذ تهدف إلى إرهاب القرية بطريقة لا تفكر معها فى التمرد على الاحتلال ، حيث تم جلد بعض المتهمين أمام أهالي القرية ثم تحرك موكب الجلد إلى قرية أخرى حيث تم جلد مجموعة أخرى من المحكوم عليهم إمعاناً فى إرهاب القرية المصرية وإذلالها ، ولم يتم أى بحث فى مسئولية الضابطين رغم أن الحادث وقع كنتيجة لإطلاقهما النار على الأهالي . وقد علق كرومر على هذا الحادث بأن عقوبة الجلد قد نفذت عندما أصبحت

ضرورية^(٤٥).

ولم تتوقف عمليات الصيد فى الفترة التالية ، ويبدو أنها تسببت فى اشتعال حريق فى إحدى قرى منطقة الزقازيق عام ١٩٠٢ مما دفع الفلاحين لمهاجمة اثنين من الرهبان تصادف وجودهما فى هذا المكان، ومرة أخرى كان العقاب الذى نزل بالفلاحين قاسياً فقد أرسل أربعة منهم إلى السجن لمدة سنة ، كما حكم على سبعة آخرين بمدد تتراوح بين شهرين وستة أشهر^(٤٦) . وواضح مما كتبه الرافعى عن تلك الفترة أن صيد الحمام من قبل الضباط والموظفين البريطانيين فى القرى قد أصبح عادة^(٤٧).

وفى هذا الاتجاه وقعت معركة دنشواى عندما اصطدمت مجموعة من ضباط إحدى الكتائب البريطانية خلال تحركها من القاهرة إلى الإسكندرية مختربة الدلتا بأهالى قرية دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ ، حيث نشبت معركة حقيقية بين خمسة من الضباط الذين انفصلوا عن الكتيبة وشرعوا فى صيد الحمام فى أجران القرية وبالقرب منها وبين الفلاحين وكان من نتائج هذه المعركة وفاة الضابط البريطانى بول متأثراً بجراح والإصابة بضربة شمس، كما كسرت ذراع قائد المجموعة وأصيب بضربات فى رأسه أما الثلاثة الآخرون فقد أصيبوا إصابات مختلفة كنتيجة لقذفهم بالطوب وضربهم بالعصى . وفى جانب الأهالى أحترق جرن محمد عبد النبى مؤذن القرية وأصيب زوجته أم محمد كما أصيب ثلاثة من الرجال من بينهم شيخ خفراء القرية كما قتل أحد الفلاحين فى سرسنا بينما كان يحاول مساعدة الضابط القليل بول^(٤٨).

وقد قدمت المصادر التى تعرضت للموضوع تصورا لهذه المعركة : فقد انقسم الضباط الإنجليز إلى مجموعتين إحداهما شرعت فى الصيد من خلال الأشجار القائمة على الطريق بينما اتجهت الأخرى إلى الأجران وشرعت فى إطلاق النار على الحمام القابع فوقها رغم تحذيرات الشيخ حسن محفوظ - أحد أهالى القرية- حتى لا يحترق الجرن، ومن ثم اشتعلت النار فى جرن محمد

عبد النبي مؤذن القرية وأصيبت زوجته أم محمد . وكان الأهالي في الحقول المجاورة يرقبون عملية الصيد باستياء شديد ، وهذا الاستياء يرجع إلى عام سبق عندما قام بعض الضباط الإنجليز بصيد الحمام في دنشواي عام ١٩٠٥ وافلتوا من العقاب^(٤٩) ، وعلى ذلك فعندما اشتعلت النار في الجرن تدفق الأهالي نحو الموقع وهم يرددون في غضب "الخواجة قتل المره وحرقت الجرن" وشرعوا بهاجمون الضباط في محاولة لتجريدهم من سلاحهم وفي تلك الأثناء كان الخفراء ومشايخ البلد قد وصلوا لمكان الواقعة فاشتركوا في إخماد النيران ثم حاولوا التفريق بين الضباط والأهالي لكنهم فشلوا في ذلك بسبب ثورة الأهالي وكثرة عددهم ، وبعد تردد شائعة قتل أم محمد وعندما وجد الضباط أنفسهم وقد أحيط بهم من الأهالي الذين يزيد عددهم على المائة أطلق بعضهم النار عن قرب فأصيب من جراء ذلك شيخ الخفراء وخفير آخر كما أصيب أحد الضباط وبالتالي اشتد هجوم الأهالي على الضباط ضرباً بالنبايب والطوب وخلال ذلك هرب اثنان من الضباط الإنجليز جرياً في اتجاه المعسكر ليلقى أحدهما مصيراً أسوأ من الذين ظلوا تحت رحمة الأهالي، وفي هذه المرحلة من المعركة شارك الخفراء في الهجوم على الإنجليز بعد أن أصيب أحدهم وأشيع أن شيخهم قد قتل غير أنه أمكن السيطرة على الموقف بعد أن اتضح أن أم محمد لم تمت وأن شيخ الخفراء قد أصيب فقط^(٥٠).

في أعقاب ذلك تم القبض على ٢٥٠ من أهالي القرية واستخدمت السلطات البريطانية كل أنواع الإرهاب لتفت في عضد الفلاحين ولتتفد إلى صفوفهم حاولت تلك السلطات استغلال الخلافات العائلية الموجودة في القرية المصرية حتى تتمكن من التعرف على الذين شاركوا في هذه الواقعة، وعندما نجحت في ذلك أصدرت أحكاماً بالغة القسوة جمعت كما يقول جاك بيرك بين قسوة الاحتلال ووحشية الأحكام الشرقية^(٥١) .

ومن الملفت للنظر أنه من بين مجموع أهالي القرية الذين يصل عددهم إلى بضع مئات استطاع الضباط البريطانيون التعرف على ٢١ شخصاً على أنهم

الذين شاركوا في الهجوم، الأمر الذى يبدو مستحيلاً ، كما استطاعت المحكمة أن تفحص ٥٢ حالة من المتهمين خلال ثلاثين دقيقة بواقع دقيقة تقريباً للحالة الواحدة وانتهت إلى أن ٢١ شخصاً هم الجناة.

وكان الموضوع قد أحيل إلى محكمة مخصوصة شكلت لهذا الغرض وفقاً لقانون صدر عام ١٨٩٥ خاص بمواجهة عمليات الاعتداء على جنود الاحتلال، ولم تعبأ هذه المحكمة من قريب أو بعيد بمصير الفلاح الذى قتل غدرًا بينما كان يساعد الضابط القتل في سرسنا (٥٢).

ونفذت الأحكام التى شملت هؤلاء الأشخاص ما بين الجلد والإعدام فى دنشواى أمام سمع وبصر الأهالى بعد أسبوعين فقط من الواقعة (٢٨ يونيو) بعد أن حكم على أربعة بالإعدام واثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وواحد بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً وستة بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والباقيون تراوحت عقوبتهم بين الحبس سنة والجلد (٥٣).

إن صرامة الأحكام والطريقة الوحشية التى نفذت بها كانت تهدف إلى إرهاب القرية المصرية وإخراجها من دائرة الثورة على الإنجليز ذلك لأن سلطات الاحتلال كانت تخشى من اضطرابات واسعة النطاق فى الريف لا تستطيع قوات الاحتلال الموجودة فى مصر مواجهتها بعد أن تم تخفيض عدد هذه القوات (٥٤).

لقد كان ما حدث فى دنشواى أمراً متوقعاً بسبب استمرار تعدى أفراد القوات البريطانية على مصالح الفلاحين ومحاصيلهم على الرغم من شكوى الأهالى التى وصلت إلى حد التهديد، فقد نشرت جريدة "ستاندرد اللندنية" فى عددها الصادر فى أول أبريل عام ١٨٩٦ على لسان مراسلها فى القاهرة تعليقاً على ما حدث فى القرى المجاورة لمنطقة الأهرام بالجيزة أنه سمع من بعض مشايخ القرى أنهم سوف يشنقون بدون رحمة أول أوروبى يسئ التصرف وهو يصطاد انتقاماً لما حدث للأهالى فى تلك الفترة (٥٥).

لقد وقعت أزمة دنشواى فى ظروف تزايد القلق الاجتماعى فى الريف

المصري الناجم عن سوء توزيع الملكية الزراعية باستمرار تركزها في أيدي قلة من الملاك الزراعيين، ومع مطلع القرن العشرين كان قلق الفلاحين قد أصبح واضحاً في مناطق متعددة في ريف مصر، وهو القلق الذي اتخذ أكثر من مظهر كما توضح وثائق تلك الفترة (٥٦) .

ففي ميت الحوفييين رفض الفلاحون تسليم الأرض المبيعة لأجنبي وكانوا يزرعونها وذلك في يونيو ١٨٩١، وقد نشرت المقطم هذه الواقعة في عديدها في ١٦ يونيو، ١٧ يونيو ١٨٩١ .

وفي طوخ الأقلام دقهلية اتهم فلاح تاجراً يونانياً بسرقة أرضه الأمر الذي تسبب في أزمة بين أصدقاء الطرفين وذلك في أبريل ١٨٩٧ .

وفي عام ١٩٠١ احتل أهالي قرى كوم حلين وكفر الغنيمي (شرقية) أراضي الحكومة لإرغامها على بيع تلك الأرض لهم ، وفي مواجهة ذلك قامت قوات البوليس بمهاجمة الفلاحين وتمكنت من إجلائهم عن تلك الأرض وهي قضية تناولتها جريدة المقطم في عديدها في ١٤ ، ١٩ أغسطس من نفس العام. وفي نفس الوقت فإن بيع الآلاف من أراضي الدائرة السنية في مساحات كبيرة قد أدى إلى مزيد من القلق في المناطق التي بيعت فيها تلك الأراضي . ففي مصر الوسطى احتج الفلاحون بشدة ضد شركة الدائرة السنية التي باعت الأرض بما في ذلك المساحات التي أقام عليها الفلاحون منازلهم وأصبح الفلاحون في أكثر من عشرين قرية مهددين بالطرد من منازلهم وتقدموا بالتماسات إلى شركة الدائرة السنية ومجلس شورى القوانين والديوان الخديوي يناشدون تلك الجهات العمل على احتفاظهم بمنازلهم ويطلبون شراء تلك الأرض التي أقاموا عليها تلك المنازل . وقد يكون من المفيد عرض أحد تلك الالتماسات وهو الالتماس المقدم من أهالي قرية العباسية الجديدة بمركز مغاغة مديرية المنيا إلى رئيس مجلس شورى القوانين في سبتمبر ١٩٠٥ وهو يعبر عن أزمة قطاع الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً خلال تلك الفترة يقول الالتماس .

(مقدمينه لعطوفتكم أهالى ناحية العباسية الجديدة بمركز مغاغة بمديرية المنيا وما نعرض عنه أفندم وهو أن الذى نعلمه أن مجلس الشورى هو مجلس الأمة ويهمه راحت الأهالى، وسبق العرض للمجلس والتمسنا النظر لنا فيما فيه راحتنا كما هو مفروض على المجلس والتجأنا لسعادة حسن باشا عبد الرازق (هكذا) النايب عن مديريتنا وعالم بحالنا وما هى عليه بلدتنا فحفظت أوراقنا بخزائن المستغنى وجاءنا الأمر بضد ما نحن مؤملين به وتسبب عن ذلك استبعادنا لغير الحكومة، وصرنا ننادى بإغاثتنا، إن شركة الدائرة السنية أدخلت محلات سكننا ضمن الأطنان المباعة لسعادة علي باشا فهمى وسعاده يستعبدنا دون الحكومة، ويبدد شملنا كما هو حاصل لنا الآن وحيث أن العدالة لا يرضيها أن بلدا جسيمة مثل هذا البلد يبلغ تعداد سكانها تقريبا من الأربعة آلاف نسمة وزيادة مقيمين بها من مدة خمسة وثلاثون سنة ومعين لها عمدة واثنين مشايخ واثنين حلاقين صحة ومأذون شرعى وأرياب حفظ وجميعنا ميلاده بها وآباءنا وأجدادنا متوفين فيها ومدفونين بجبانته التي قررتها الحكومة، وصار لا يكون لنا محلات ولا مأوى خلافاً وبيع ملكها لأحد الأغنياء وهو الباشا المشار إليه ، وحيث إننا من رعايا الحكومة وليس بخارجين عنها وقايمين بما هو مفروض علينا من قبلها ولا عند الحكومة فرق فى رعيته ومن عدلها منحت جبانات لأمواتنا وتدفع الثمن من طرفها ونحن أحياء وأولا بذلك (هكذا) وقوانين الحكومة تثبت لنا الأحقية عن الغير ، فلهذه الأسباب تجاسرنا بتكرار العرض لعطوفتكم ملتسمين النظر فى ملتسمنا هذا).

وفى النهاية يطلب الملتسمون مخاطبة شركة الدائرة السنية لبيع محلات السكن والأطنان المجاورة لسكنهم لهم "ومستعدين لدفع الثمن" ٨ سبتمبر ١٩٠٥.

التماس مقدم منه صورة إلى مستشار الداخلية وأخرى إلى مدير شركة الدائرة السنية (٥٧) .

لقد كان هذا القطاع من الفلاحين مهددا بالطرد حتى من مساكنهم ، وكان المهندس علي فهمي المقيم بالقاهرة قد اشترى عام ١٩٠٢ فى ثلاث مبيعات مساحة قدرها ٧٨٨٤ فدان من أطيان الدائرة السنية فى مصر الوسطى .

ويبدو وأن نظارة المالية قد أدركت خطورة ما يمكن أن يحدث بين الفلاحين من جراء البيع لهذه المساحات الكبيرة من الأرض لكبار الملاك فقامت بشراء ١٢٣٧٢ فدان شملت أراضى أرمنت والمريس والريانة والرزيقات ثم باعتها لأهالى القرى الأربع بشروط ميسرة بعد أن قامت برهن تلك الأرض للبنكين الزراعى والعقارى كضمان لسداد ثمنها . ولم يمر عام واحد على ذلك البيع حتى امتنع الفلاحون فى تلك القرى عن سداد الأقساط المقررة عليهم بدعوى أن تلك الأرض أرضهم يتوارثونها عن أجدادهم (استولى محمد علي، على أراضى تلك القرى عام ١٨٤٢ لتكون ما عرف بجفلك أرمنت) ، ورفضوا دعوة ضد الحكومة لدى المحكمة المختلطة وحتى نهاية عام ١٩١٠ كانت المشكلة لا تزال قائمة عندما قررت نظارة المالية رفع الأمر لديوان خديوى لاتخاذ الإجراءات القانونية من قبل البنكين ضد الفلاحين .

لقد حاول الاحتلال احتواء حركة الفلاحين عن طريق :

- إتباع سياسة زراعية تقوم على إصلاح نظام الضرائب فاخترت التمييز فى الضرائب بين الضرائب العشورية والضرائب الخراجية ، وهو التمييز الذى كان قائماً منذ عهد سعيد .

- إصلاح نظام الرى ومحاولة تحقيق أكبر قدر من عدالة توزيع المياه .

- إلغاء نظام " العونة " السخرة فى المشروعات العامة وقصرها على مجالات محددة ، وهى حماية جسور النيل وقت الفيضان ومكافحة الجراد ، وكذلك إلغاء استخدام الكرياج فى عقوبة الجلد .

والحقيقة أن هذه السياسة لم تضع حداً لسخط الفلاحين فالمستفيد الأول من مشروعات الرى الكبرى التى نفذتها سلطات الاحتلال كان هم كبار الملاك ،

ومن ناحية أخرى فإن التناقض الأساسي في توزيع الملكية كان يزداد يوماً بعد يوم بل أن سلطات الاحتلال قد ساهمت في اتساع تلك الفجوة خلال مبيعات الدائرة السنوية ، وفي نفس الوقت عادت عقوبة الجلد في مواجهة حالات تعدي الفلاحين على جنود الاحتلال .

لقد كانت القسوة التي تجلت في أحكام الدنشواي والأحداث التي سبقتها الهدف منها هو إبعاد الفلاحين عن المشاركة في الحركة الوطنية ، لكن الأحداث أثبتت فشل السياسة البريطانية في احتواء حركة الفلاحين ، ذلك أن مشاركة الفلاحين على نطاق واسع في ثورة ١٩١٩ دليلاً على فشل تلك السياسة وهي التي أكسبت الثورة طابعها العنيف ، وبذلك يمكن القول أن مشاركة الفلاحين الواسعة في ثورة ١٩١٩ هي التي مهدت الطرق لاستقلال مصر .

الهوامش

- (١) الخطط التوفيقية الجديدة، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٠٥هـ، ج ١، ص ١١.
- (٢) حول تطور أملاك تلك الأسرة انظر: مكلفات القرى المشار إليها من أواخر عصر محمد علي وحتى ١٨٩٨ بدار المحفوظات، أيضاً أوراق العزب محفوظة رقم ١٠ عين ٩٥ مخزن "٥".
- (٣) نفس المصادر السابقة.
- (٤) انظر مقالنا: القرية المصرية في مواجهة الغزو الفرنسي، مجلة إبداع عدد أغسطس ١٩٩٦.
- (٥) محفظة رقم "٧" قضايا متهمين ملف رقم ٢٩ خطاب رقم ٣٨٩ من ناظر الداخلية إلى مدير أسيوط في أول أكتوبر ١٨٨٢.
- (٦) مصر للمصريين، مائة عام على الثورة العربية، نشرته مؤسسة الأهرام ١٩٨١، ص ٢٦٩.
- (٧) عبد الرحمن الرافعي، الثورة العربية، ص ٥٧٥ - ٥٧٦. حول حياة عبد الله النديم خلال هذه الفترة والقرى التي لجأ إليها والأعيان الذين استضافوه انظر: عبد الله النديم ومذكراته السياسية، ص ١٥، ١٧، ٣٦، نشرها وعلق عليها: محمد خلف الله، القاهرة ١٩٥٦.
- (٨) Berque, J., Egypt, Imperialism and Revolution, London, 1972 PP.235-236. (translated).
- (٩) Ibid., P. 131.
- (١٠) Blunt, W.S., My Diaries, London 1939, pp. 43,46, 47.
- (١١) مجموعة محاضر جلسات مجلس شورى القوانين (من ١٤ ديسمبر ١٨٩١ إلى ١٤ ديسمبر ١٨٩٥) جلسة السبت ٢٠ يونيو ١٨٩١ ص ٥٥.
- (١٢) المقطم أعداد: ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٩ نوفمبر ١٨٩٧.
- (١٣) المقطم عدد ١٩ أغسطس ١٩٠١.
- (١٤) المقطم عدد ١٩ إبريل ١٨٩٧.
- (١٥) دار المحفوظات، دفتر أسماء المشايخ والعمد بمديرية الغربية رقم ٢٧٠٩، دفتر عمد ومشايخ القرى، مركز أبو تيج، مديرية أسيوط من ١٨٨١ - ١٩٠٧.
- (١٦) الوسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣ ص ١٧٣.
- (١٧) دار المحفوظات، دفتر عمد ومشايخ القرى مركز أبو تيج مديرية أسيوط ١٨٨١ - ١٩٠٧.
- (١٨) Berque, op. cit., P 235.
- (١٩) دار المحفوظات، محفوظات الداخلية عربى، محفظة رقم ٤٥، عين ١٩٨، مخزن ١.

- (٢٠) دار المحفوظات ، محفوظات قلم عرضحالات الداخلية (جمادى الثانى - رجب ١٣٠١هـ) محفظة رقم ٤٩، عين ١٩٨ مخزن ١ .
- (٢١) Brown , Nathan, Peasant against the State 1882-1952, Dissertation , Princeton University 1987, p 215 .
- (٢٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد عمد ومشايخ النواحي بمديرية الفيوم رقم ١ ، ١٠ .
- (٢٣) محمد جمال الدين المسدى، دنشواى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٠١ .
- (٢٤) Brown , op.cit. , P. 215.
- (٢٥) المقطم، عدد ٨ أغسطس ١٩٠١ .
- (٢٦) جمال المسدى ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
- (٢٧) محفوظات الداخلية، عرابى ، محفظة رقم ٤٥ عين ١٩٨ مخزن ١، ترجمة إفادة واردة من نظارة الأشغال العمومية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٨٨٣ نمرة ١٤٦ .
- (٢٨) نفس المصدر.
- (٢٩) محفوظات قلم عرضحالات الداخلية عن شهر رجب ١٣٠١هـ، محفظة رقم ٤٩ عين ١٩٨ مخزن ١ ، ترجمة صورة خطاب وارد من مصلحة السكة الحديد إلى نظارة الأشغال العمومية بتاريخ ١٩ مايو ١٨٨٤ نمرة ٥٦٢٥ .
- (٣٠) أنفار الدريسة هم العاملون فى صيانة الخطوط الحديدية.
- (٣١) المصدر السابق ، تلغراف لسعادة مدير الغربية من ناظر الأشغال فى ٢٠ مايو ١٨٨٤ .
- (٣٢) المصدر السابق، ترجمة إفادة واردة من نظارة الأشغال العمومية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ٢٠ مايو ١٨٨٤، نمرة ١٩١ .
- (٣٣) تأشيرة على الخطاب السابق ، ولا توضح أوراق الداخلية كيف انتهى هذا الموضوع.
- (٣٤) جمال الدين المسدى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- (٣٥) المرجع السابق ص ١٩ ، ٢٠ ، ١٧٣ .
- (٣٦) الخطط / ج ٩ ص ٩٠، ج ١١ ص ٧٢ ، ٩٩ .
- (٣٧) البرت فارمان ، مصر، وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢١٨ .
- (٣٨) عرضحالات الداخلية ، محفظة رقم ٤٩، عين ١٩٨، مخزن ١ .
- (٣٩) قرة ميدان هو ميدان قرب القلعة Berque, op.cit. , P. 236
- (٤٠) الجبرتي، عجائب الآثار - طبعة بولاق ١٢٩٧هـ ، ج ٤ ص ٣٠٧ .
- (٤١) Lady Duff Gordon, Letters from Egypt, London 1969 P. 122
- والمؤلفة سيدة إنجليزية عاشت فى الأقصر خلال تلك الفترة.

- (٤٢) محفوظات الداخلية عري، محفظة رقم ٤٥ عين ١٩٨، مخزن ١ .
- (٤٣) نفس المصدر ، خطاب مدير القليوبية إلى وكيل الداخلية في ١٦ جماد الثانية ١٢٠٠هـ (١٨٨٣).
- (٤٤) جمال المسدي ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ - ٢٣٧ .
- (٤٥) Afaf Lutfi al Sayyid, Egypt and Cromer, London , 1968, PP 170, 171.
- (٤٦) Berque, op. cit., P. 235.
- (٤٧) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١٩٧ .
- (٤٨) نفس المرجع ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .
- (٤٩) البرت فارمان ، المرجع السابق، ص ٢١٨ - ٢١٩ وهو يؤكد أن أم محمد قد أصيبت مع بداية إطلاق النار بينما يؤكد جمال المسدي أن أم محمد أصيبت في المرحلة الثانية من الاشتباك.
- (٥٠) جمال المسدي ، المرجع السابق ، ص، ٧٩ - ٨٠ .
- (٥١) جمال المسدي ، المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ . Berque , o p .cit ., p. 237.
- (٥٢) Afaf Lutfi al Sayyid, o p .cit ., pp. 170, 171.
- (٥٣) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ .
- (٥٤) نفس المرجع ، ص ١٩٦ .
- (٥٥) جمال المسدي ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .
- (٥٦) بلغت مساحة تلك الأراضي التي باعها شركة الدائرة السنية منذ تأسيسها في يناير ١٨٩٨ وحتى عام ١٩٠٥ ، ١٦٢٢٤٦ فداناً وهي الأراضي التي لم يحدث حولها نزاعات أو مشاكل، و لم يدفع من ثمنها سوى ما يعادل ٣٠٪ من قيمة الثمن، سجل مبيعات الدائرة السنية بدار المحفوظات.
- (٥٧) توجد مذكرة وافية ضمن أوراق ديوان عري خديوى مرفوعة من ناظر المالية سابا باشا إلى ديوان خديوى حول تطورات هذه القضية.